CHECK AGAINST DELIVERY

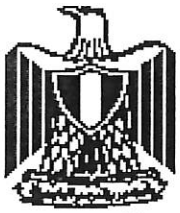

بعثة جمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
جنيف

جمعيات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية
(الدورة ٥٤)

٢٢ سبتمبر ٢٠١٤

كلمة وفد جمهورية مصر العربية

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

السيد الرئيس،

في البداية أود أن أهنئ المدير العام السيد فرانسيس جاري على إعادة انتخابه على رأس قيادة هذه المنظمة، وأن أعرب عن ثقتي في أن المنظمة ستشهد خلال فترة ولايته الثانية دفعة نحو إعمال التوازن المطلوب والملح بين اعتبارات المصلحة العامة وبين المنظور الضيق لنظام الملكية الفكرية المنحصر حتى حينه – على الرغم من التطورات والتحولات التي شهدتها الفترة المنقضية – بقدر كبير في إعلاء حماية حقوق الملكية الفكرية كهدف وليس كأداة ضمن حزمة أوسع من الأدوات التي يمكن استغلالها لتشجيع الابتكار من أجل الهدف الأكبر والأشمل وهو التنمية .. فنحن على أعتاب انتهاء الأجل المحدد في ٢٠١٥ لتحقيق أهداف التنمية للألفية وبصدد صياغة مستقبل التنمية على الصعيد العالمي، كما اعتمدنا منذ عامين وثيقة ريو +٢٠ لتدشين عملية لصياغة أجندة عالمية للتنمية المستدامة تبني على أهداف الألفية للتنمية ولينصهرا معاً في أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

إن الوايبو كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ليست ببعيدة ولا يجوز أن تكون بعيدة عن هذه الأطر الأوسع والأشمل، ليس فقط لكونها وكالة تابعة للمنظومة الأممية وإنما لكون ولايتها واختصاصها الأصيل يرتبط بصورة لصيقة بكافة هذه المسارات المتداخلة.

لقد حققت الوايبو قفزة تحولية لدى اعتمادها في ٢٠٠٧ لأجندة التنمية بتوصياتها الـ٤٥، إلا أننا نجد أنفسنا مع الأسف نعيد عقارب الساعة إلى الوراء لما قبل ٢٠٠٤ .. العام الذي دُشنت فيه المشاورات حول هذه الأجندة. ولا يخفى على أحد من الحضور أن التباطؤ والتراجع في تنفيذ أجندة التنمية وإدماجها بالشكل الملائم في جميع أنشطة المنظمة يمثل أحد أهم الأسباب وراء الحالة شبه الجامدة لمختلف المسارات التفاوضية في الوايبو.

لقد كانت ولا زالت مصر حريصة على إنجاح أجندة التنمية للوايبو، التي تمثل نقطة تحول داخل المنظمة نقلتها من الغرف الفنية المغلقة إلى الإطار الأوسع لمناقشة الموضوعات الهامة المطروحة على الأجندة الدولية. ومن هذا المنطلق، فإننا سنظل ندفع نحو إعمال هذه الأجندة بكافة جوانبها بالشكل الملائم.

السيد الرئيس،

لقد اطّلعنا جميعاً على جدول أعمال هذه الدورة، لنلحظ ازدحامها واضطلاعها بمسؤولية اتخاذ قرارات بشأن موضوعات عجزت لجان الوايبو المختلفة عن رفع توصيات توافقية حولها.

لقد هنأنا أنفسنا العام الماضي على التقدم المحرز على صعيد وضع المعايير، لاسيما مع تمكننا من عقد مؤتمرين دبلوماسيين أحدهما اعتمد اتفاقية حماية حقوق الأداء السمعي البصري، والآخر مثّل تحولاً جذرياً في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة باعتماد أول اتفاقية تحت مظلة الوايبو تتيح تطبيق استثناءات وقيود لصالح المعاقين بصرياً "اتفاقية تيسير إتاحة الأعمال المنشورة للمعاقين بصرياً". ولكننا هذا العام لن يتسنى لنا بدء أعمال الدورة بذات الروح الإيجابية، بعد فشل لجان الوايبو المختلفة في رفع توصيات حول أعمالها للجمعية العامة.

ودعوني أعرض في عجالة لبعض المسائل الأكثر خلافية التي شهدتها لجان الوايبو خلال العام، والتي ستأتي مناقشتها بصورة أكثر تفصيلاً أثناء الدورة. وسأبدأ بلجنة التنمية والملكية الفكرية، التي منعتها حالة الاستقطاب في المواقف من إنهاء المناقشات حول كيفية تفعيل آلية التنسيق، لتمكين اللجنة من النظر بصورة شاملة في مدى التزام المنظمة – بكافة لجانها – بتنفيذ أجندة التنمية وإدماج البُعد التنموي في عمل الوايبو. لقد تحولت لجنة التنمية إلى محفل لاستعراض – وليس بالضرورة تقييم – مشروعات الدعم الفني وبناء القدرات

للدول النامية بما يختزل أجندة التنمية في حفنة من البرامج والمشروعات التي لا تعبر عن المنظور الشامل لهذه الأجندة، وهو الأمر الذي لا تقبله مصر.

ينسحب الانقسام حول أجندة التنمية على عمل لجان أخرى، من أبرزها لجنة المعايير التي لم تتمكن من الانعقاد نتيجة الخلاف حول اعتماد جدول أعمالها، لرفض بعض الدول إضافة بند حول رفع اللجنة لتقرير حول إسهام نشاطها في تنفيذ أجندة التنمية، علماً بأن مثل هذا البند يتسق تماماً مع تكليف الجمعية العامة في ٢٠١٠ بإنشاء آلية التنسيق لإلزام لجان المنظمة المختلفة بصياغة مثل هذه التقارير.

السيد الرئيس،

على الرغم من نجاح لجنة حق المؤلف والحقوق المجاورة العام الماضي في الوصول إلى اعتماد اتفاقيتين هامتين، أحدهما تمثل سابقة في إطار الوايبو، عادت اللجنة هذا العام لحالة شبه جامدة، مع تعثر المشاورات حول اعتماد اتفاقيتين جديدتين في مجال الاستثناءات والقيود لصالح المكتبات والأرشيف وللأغراض التعليمية. وإذ تؤكد مصر على اهتمامها بإنجاح المسارات التفاوضية في إطار الوايبو، فإن ذلك يرتهن بإحراز تقدم متوازن وموازي يلبي شواغل جميع الدول، ويراعي أولوياتها ومستوياتها التنموية. ومن هذا المنطلق، ترى مصر أن منظومة القيود والاستثناءات في مجال حق المؤلف لابد أن تكتمل باعتماد الاتفاقيتين، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه مسائل لا ترتبط فقط بالإطار الأشمل للتنمية، وإنما أيضاً بالصالح العام. إن التعليم يمثل أولوية عالمية، ومن هنا تنبع أهمية توفير كافة السبل التي تحسن من جودته وتيسر إتاحته للجميع. وينسحب ذلك أيضاً على دور المكتبات في رفع الوعي ونشر الثقافة والإسهام في العملية التعليمية، وبالتالي حتمية تمكينها من لعب هذا الدور من خلال توسيع حزمة الأدوات التي تتيح لها ذلك.

السيد الرئيس،

لقد بدأت المشاورات حول صياغة صكوك قانونية دولية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية المأثورة منذ ما يربو على ١٥ عاماً. وعلى الرغم من التقدم البطيئ في المشاورات، إلا أن اللجنة تمكنت هذا العام من الدخول في مرحلة جديدة قد تمكنها من إنهاء عملها، وبالتالي يتعين علينا أن نتيح لها فرصة لاستكمال المشاورات من خلال اعتماد برنامج عمل متوازن لعام ٢٠١٥، تمهيداً لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد الصكوك القانونية ذات الصلة.

كما ذكرتُ في مستهل الكلمة، فإن جدول أعمال هذه الدورة مزدحم وتضطلع الجمعية العامة بمسؤوليات ثقيلة للتوصل إلى توافق لم تتمكن اللجان المختلفة من إدراكه خلال العام. وإنني إذ أؤكد على حرص مصر على إنجاح عمل المنظمة، إلا أن حالة الجمود التي تشهدها تتطلب منا إعادة النظر في منظومة الملكية الفكرية بمجملها وأسلوب إدارتها حتى يتسنى كسر هذا الجمود وعدم السماح له بالتأثير على المنظمة ذاتها وتقويض ولايتها كأحد الأطراف الهامة في المنظومة الأممية.

وختاماً، أود أن أعرب عن ثقتي في قيادتكم الحكيمة لأعمال هذه الدورة في سبيل إنجاحها وتخطي الإشكاليات المطروحة على أجندتها.

شكراً.